الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
بلدية تونس

الإدارة الفرعية لشؤون المجلس البلدي
والإنتخابات والإحاطة بالدّوائر البلديّة

عدد س//ع

محضر جلسة اللجنة الإدارية

عـــ 15 ــدد

*** *** ***

يوم الجـمعـة 06 أكتــوبـر 2023

أشــرف **السـيّد سـليمان القلّـي، الكاتـب العـام المكلّـف بتسـيير بلديّـة تـونس،** علــى **اجتمــاع اللجنــة المكلّفــة بــالنظر والبــتّ فــي المســائل الإداريــة والماليــة** التــي يسـتوجب النظـر فيهـا العـرض علـى أنظـار **جلسـة إداريـة**، وذلـك يـوم **الجمعـة 06 أكتوبـر 2023 علـى السـاعة العاشـرة صـباحا** بقصـر البلديّـة بالقصـبة، وبحضور **السيّدات والسّادة الأعضاء القارّين للّجنة**:

- **سهيـل السّـاسي:** المدير العام للمصالح المشتركة،
- **مجدي الهنتاتي:** المدير العام للنظافة وحفظ الصحة وحماية المحيط،
- **عـادل بالطيّـب:** المدير العام للطرقات والمناطق الخضراء والمنتزهات،
- **نرجس الرياحي:** المديرة العامة للتهيئة العمرانية والبناء والتهذيب،
- **سعاد ساسي:** المديرة المكلفة بتسيير الدّيوان،
- **سامي بن الهوشات:** مدير الشؤون القانونية والنّزاعات والأرشيف.

كما حضرت **الإطارات البلديّة المعنيّة**، وذلك وفق **ورقة الحضور المصاحبة لهذا**.

وخُصّصت هذه الجلسة **لتدارس المسائل التّالية:**

1 /- دليل إجراءات إسناد المساكن البلديّة ذات الصبغة الاجتماعية عن طريق التسويغ.

2 /- النظـر في طلب اتحـاد عمّـال تونـس الاعفـاء من دفـع المعاليـم المستوجبة على نقاط البيع بفضـاء الخربـة (الدائرة البلدية بالمدينة) وفضاء المنجي سليم (الدائرة البلدية بباب البحر):

3/- مشروع كرّاس شروط لزمة استخلاص معاليم حفر وبناء وإعادة بناء القبور بالمقابر الإسلامية.

4/- مقترح إدارة النظافة لخوصصة خدمات التنظيف خلال سنة 2024.

افتتح السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الجلسة، مرحّبا بالسيّدات والسّادة الحضور، ثمّ شرع في تقديم مواضيع الجلسة، وأحال الكلمة للسيدة ريم بنحسن كاهية مدير الأملاك البلدية لتقديم النقطة الأولى من جدول أعمال الجلسة.

فيما يلي نصّها:

1- مشروع دليل إجراءات إسناد المساكن البلديّة ذات الصبغة الاجتماعية عن طريق التسويغ:

وبعد،

تبعا للتوصيات المنبثقة عن التقرير الثامن والعشرين لدائرة المحاسبات في بابه المتعلق بالتصرف في الأملاك العقارية الخاصة لبلدية تونس، وتقارير المتابعة الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، حيث تمت الإشارة إلى أنّه خلافا لما نصّ عليه قرار وزير الداخلية المؤرخ في 27 أفريل 1989، لم تبادر البلدية بإصدار دليل للإجراءات ينظم التصرف في الأملاك العقارية الخاصة، كما لم تقم بإعداد مذكرات عمل داخلية تنظّم هذا الجانب ممّا ساهم أحيانا في تداخل المسؤوليات بين مختلف الهياكل بالبلدية.

وتبعا لمقتضيات مجلة الجماعات المحلية الصادرة بمقتضى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 في بابه المتعلق بأملاك الجماعات المحلية ومرافقها، حيث نصّ الفصل 74 على أنّ التصرف في الأملاك الخاصة واستغلالها يتم بناء على مداولة الجماعة المحلية بالأغلبية المطلقة، اعتبارا لمبادئ المساواة بين المستعملين والشفافية والمساءلة والحياد والنزاهة والنجاعة والحوكمة والمحافظة على المال العام.

ومواصلة للعمل الذي تمّ إنجازه بعد المصادقة على مجموعة من أدلّة الإجراءات المتعلقة بجوانب من أوجه التصرف في المحلات البلدية السكنية والتجارية.

فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية الموقرة التداول في مشروع دليل إجراءات إسناد المساكن البلدية ذات الصبغة الاجتماعية عن طريق التسويغ.

وتولّت السيدة ريم بنحسن كاهية مدير الأملاك البلدية تلاوة الوثيقة الأولية لدليل الإجراءات، تخلّلتها عدّة تدخلات للقيام بالإصلاحات أو الاضافات الضرورية.

ثمّ فسح السيد الكاتب العام للبلدية المجال للسادة الحاضرين لاقتراح الإصلاحات اللازمة والتنصيص على الإضافات الضرورية وبالتالي يمكن تلخيص **تدخلات الحاضرين في النقاط الأساسية التالية:**

- تمّ الاجماع على تثمين هذا العمل كوثيقة أولية مهمّة، مع تقديم الشكر لكافة الإطارات والأعوان على المجهودات المبذولة في هذا الشأن.
- اقترحت السيدة سعاد ساسي المديرة المكلفة بتسيير الدّيوان، ضرورة التنصيص على تاريخ التبليغ،
- افاد السيد سامي بالهوشات أنه من الضروري تصنيف المساكن الاجتماعية
- شدّدت السيدة نرجس الرياحي المديرة العامة للتهيئة العمرانية والبناء والتهذيب بالنيابة على أهمية تصنيف المحلات السكنية واقترحت إعداد قائمة في المساكن الاجتماعية.
- اقترح السيد المدير العام للمصالح المشتركة، ترقيم الأدلة الصادرة عن الإدارة الفرعية للأملاك البلدية، كما أضاف أنه يجب إرفاق العقد بالملاحق الضرورية مع وجوب القيام بالإصلاحات والإضافات اللازمة بهذا الدليل وإعادة صياغته.

تدخّل السيد الكاتب العام للبلدية:

ثمّن السيد سليمان القلي العمل الذي قدّمته السيدة ريم بنحسن والفريق المكلّف شكلا ومضمونا كوثيقة أولية قابلة للتعديل والإثراء وإعادة صياغة بعض فقراته وبالتالي يعتبر دليل إجراءات إسناد المساكن البلدية ذات الصبغة الاجتماعية عن طريق التسويغ خطوة هامة ممّا يساهم حتما في حسن التصرّف في الملك البلدي. كما ذكر السيد الكاتب العام للبلدية بالشروع في صياغة بقية الأدلة كالمحلات التجارية والتصرف في المساكن البلدية (الاقتصادية أو المقترح إسنادها للأعوان ...) وغيرها في مختلف المجالات .

♦♦♦ قـــرار اللجنـــة

بعد التّـداول والنقاش أقـــرّ أعضـاء اللّجنة الإدارية بالإجمـاع إعـادة عرض دليل إجراءات إسناد المساكن البلدية ذات الصبغة الاجتماعيـة عن طريق التسويغ خلال الجلسة الإدارية القادمة، بعد تعديله وإعادة صياغته على ضوء الإصلاحات والاضافـات المقترحة.

بعد الانتهاء من النقاش والتداول في النقطة الأولى من جدول أعمال الجلسة، أحال السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الكلمة إلى السيّد سامي الوصيف، كاهية مدير الأسواق البلدية، لتقديم النّقطة **الثانية من جدول أعمال الجلسة**.

2- النظـر في طلب اتحـاد عمّـال تونـس الاعفـاء من دفـع المعاليـم المستوجبة على نقـاط البيـع بفضـاء الخربـة (الدائـرة البلديـة بالمدينـة) وفضـاء المنـجي سليـم (الدائرة البلدية بباب البحر):

فيما يلي نصّها:

وبعد فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية ذات النظر أن النقابة العامة للتجّار المستقلّين المنبثقة عن اتحاد عمال تونس تقدّمت بمكتوبين لبلدية تونس مؤرخين في 7 جانفي 2021 و7 أوت 2023 ترغب بمقتضاهما إعفاء التجار المنتصبين بفضاء الخربة وفضاء المنجي سليم التابع لبلدية تونس من دفع المعاليم البلدية المستوجبة بعنوان المعلوم الخاص للانتصاب بهذه الفضاءات عن كل نقطة بيع ، وذلك بسبب جائحة كورونا التي لم يعملوا خلالها. مع العلم أن معلوم الانتصاب على نقطة البيع يبلغ 40 دينارا في الشهر وأن عدد نقاط البيع بفضاء الخربة تبلغ 172 وبفضاء المنجي سليم تبلغ 98.

وتبعا لما تقدّم بيانه، فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية الموقرة النظر في هذا المطلب والتداول في إمكانية الاعفاء من عدمه من دفع المعاليم المستوجبة بهذين الفضائين خلال مدّة محدّدة بسبب فترات الحجر الصحي التي مرت بها البلاد.

ثم أحال السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، الكلمة إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم، فكانت تدخلاتهم كالتّالي:

*أفاد السيد سامي الوصيف أن أصحاب المحلات قد رفضوا خلاص المعاليم المستوجبة للانتصاب، إلى حين اعفائهم من دفع المعاليم البلدية المستوجبة بعنوان المعلوم الخاص للانتصاب بهذه الفضاءات عن كل نقطة بيع 172 نقطة بفضاء الخربة و98 بفضاء المنجي سليم وذلك بسبب جائحة الكورونا وفترات الحجز الصحي.

*ذكّـر السيــد سهيل الساسي أنه سبق أن تمّ عرض خلال المجلس البلدي السابق 2023/2018 مواضيع مماثلة في الإعفاءات من دفع معاليم خلال فترات الحجر الصحي، مضيفا أنه يمكن الاستئناس بما تمّ اعتماده في هذا الشأن.

كما أضاف السيد مدير عام المصالح المشتركة أنه من الضروري استثناء الفضاءات الشاغرة بعد سنة 2021، مضيفا أنه يمكن تحديد قائمة للمنتفعين بهذا الاعفاء.

***تدخل السيد الكاتب العام المكلف بتسيير البلدية:**

أذن السيد الكاتب العام للبلدية بالرجوع إلى مداولة المجلس البلدي المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2021، حول طرح المعاليم الموظفة على الاشغال الوقتي للطريق العام من قبل المقاهي والمطاعم خلال فترتي الحجر الصحي الشامل والموجه، مضيفا أنه في الوضعية الحالية يمكن الاستئناس بهذه المداولة وما تم اعتماده خلال هذه الجلسة وذلك بطرح 69 يوما من جملة المبالغ المستوجبة بعنوان المعلوم الخاص للانتصاب بهذه الفضاءات، مع ضرورة استثناء النقاط الشاغرة وتحديد قائمة في الغرض.

♦♦♦ قـــرار اللجنـــة

بعد التّداول والنّقاش، أقرّ أعضاء اللّجنة الإدارية الموافقة بالإجماع على طلب اتحاد عمال تونس الاعفاء من دفع المعاليم المستوجبة على نقاط البيع بكل من فضاء الخربة (الدائرة البلدية بالمدينة) وفضاء المنجي سليم (الدائرة البلدية بباب البحر) وذلك بطرح 69 يوما من جملة المبالغ المستوجبة بعنوان المعلوم الخاص للانتصاب بهذه الفضاءات مع استثناء النقاط الشاغرة.

بعد الانتهاء من النقاش والتداول في النقطة الثانية من جدول أعمال الجلسة، أحال السيّد الكاتب العام المكلّف بتسيير بلديّة تونس الكلمة إلى السيّد خالد بن يدّر، كاهية مدير الحالة المدنية والمقابر، لتقديم النّقطة **الثالثة من جدول أعمال الجلسة،** والمتعلقة بالنظر في مشروع كرّاس شروط لزمة استخلاص معاليم حفر وبناء وإعادة بناء القبور بالمقابر الإسلامية.

3- **مذكّرة حول مشروع كرّاس شروط لزمة استخلاص معاليم حفر وبناء وإعادة بناء القبور بالمقابر الإسلامية،**

هذا نصّها:

وبعد، فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية ذات النظر وتبعا لمداولات المجلس البلدي في جلسته الاستثنائية المنعقدة في 30 ديسمبر 2021 المتعلقة بلجنة تدقيق في خصوص إستلزام المعاليم الموظفة على حفر وبناء وإعادة بناء القبور بالمقابر الإسلامية لسنة 2022.
و تبعا لمداولات المجلس البلدي في دورته العادية الثالثة لسنة 2022 **(جلسة يوم 23 أوت 2022)** حول لزمة استخلاص معاليم حفر و بناء و إعادة بناء القبور بالمقابر الإسلامية لسنة 2023.
وحيث تمّ عقد جلسة عمل يوم 19 سبتمبر 2023 على الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر تحت إشراف السيد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس للنظر في مشروع كراس شروط لزمة استخلاص معاليم حفر وبناء وإعادة بناء القبور الإسلامية لسنة 2024 تمّ فيها إقرار اعتمادها بعد إدخال بعض الإصلاحات عليها.

وتبعا لما تقدمّ، فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية الموافقة على كراس شروط لزمة استخلاص معاليم حفر وبناء وإعادة بناء القبور بالمقابر الإسلامية حتى نتمكن من إتمام إجراءات طلب العروض في أحسن الآجال.

ثم فسح السيّد الكاتب العام، المكلّف بتسيير بلديّة تونس، المجال إلى الحضور لإبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم، فكانت تدخّلاتهم كالتّالي:

* أشار **السيد خالد بن يدر**

كاهية مدير الحالة المدنية والمقابر إلى أنّ المطلوب تحديـــد:

- مدة اللزمة: عام قابل للتجديد مرة واحدة.

- الضمان الوقتي: 25 ألف دينار (مبلغ جزافي) وذلك لضمان مشاركة أكبر

- السعر الافتتاحي: لم يتمّ تحديده.

وأضاف أنّ السيد مدير المالية قد إقترح مبلغ 400 ألف دينار

- صيغة التبتيت: عن طريق الظروف المغلقة

* تساءل السيد سهيل الساسي المدير العام للمصالح المشتركة لماذا عام قابل للتجديد مرة واحدة وليس لمدة ثلاث سنوات.

* أشار السيد لطفي مرايحي، محافظ المقابر الإسلامية إلى أنه تمّ إعتماد سنة قابلة للتجديد مرة واحدة لتجنب التعرض للإشكاليات السابقة.

* أفاد السيد خـــالد بن يـدر، كاهيــة مديــر الحـالة المـــدنية المقابـــر أنّ قابليـة التجديد مشروطة بالزيادة السنوية التي قدّرت نسبتها بـ 7 % من مبلغ اللزمـة للسنة المنقضية (الفصل العاشر من كراس شروط اللزمة).

* أوضح **السيد سليمان القلّي الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية تونس** أنّ اعتماد مدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة يمكّن البلدية من فسخ العقد في صورة إخلال المستلزم بالتزاماته وتجديده في صورة وفائه بالالتزامات المحمولة عليه.

كما أضاف أنه بالنسبة للسعر الافتتاحي من الأفضل اعتماد السعر الافتتاحي السابق وفي صورة عدم ورود عروض يمكن للجنة أن تجتمع من جديد للتخفيض في السعر الافتتاحي.

* أشار **المدير العام للمصالح المشتركة** إلى أنّ المعتمد بالنسبة للضمان الوقتي في اللزمات هو 10 % لضمان جدّية العروض واقترح الترفيع في مبلغ الضمان الوقتي.

* أشار **السيد مجدي الهنتاتي المدير العام للنظافة وحفظ الصحة وحماية المحيط** إلى ضرورة التنصيص على العقوبات في صورة مخالفة ما نصت عليه البطاقة الفنية

* أشار **السيد سهيل الساسي المدير العام للمصالح المشتركة** إلى ضرورة اعتماد بطاقة حضور pointage لعملة المقبرة (30 عامل) الذين تولى توفيرهم المقاول والمنصوص عليهم

بالبطاقة الفنية ليتمّ الإطلاع عليها من طرف الإدارة البلدية بالإضافة إلى إرتدائهم لزي خاص موحّد مع تقديم نسخ من بطاقات تعريفهم للإدارة البلدية كما إقترح أن يتمّ الإستئناس في ذلك بكراس شروط إستلزام الأسواق البلدية.

* طلبت **السيدة نرجس الرياحي، المديرة العامة للتهيئة العمرانية والبناء والتهذيب** تحديد بدقة للمقصود بعبارة " صاحب العرض الأفضل للبلدية " الواردة بالفصل 6 من كراس الشروط وإذا تمّ إعتماد شروطا إقصائية فلابدّ من التنصيص عليها صراحة لعدم فسح المجال للاجتهاد والتأويل.

* اقترح **السيد سامي بن الهوشات مدير الشؤون القانونية والنزاعات والأرشيف** تعويض عبارة " العقوبات المالية " الواردة بالفصل 13 من كراس الشروط بـ " الغرامات " بإعتبار أنّ العقوبة يجب أن ترد بنص قانوني، مضيفا أنه يجب التفكير في مقترحات لمقابر جديدة.

* تعقيبا على تدخل السيد مدير الشؤون القانونية والنزاعات والأرشيف، وضّح **السيد سهيل الساسي المدير العام للمصالح المشتركة** عبارة " غرامة "تخصّ الجانب المالي أي تنطبق على خطايا التأخير في خلاص أقساط اللزمة ويمكن بالتالي إدراجها في فصل خاصّ بها تحت عنوان " خطايا التأخير ".

أمّا العقوبات الأخرى فهي نتيجة الإخلال بالإلتزامات التعاقدية المحمولة على الطرفين.

♦♦♦ قـــرار اللّجنـــة

بعد التّداول والنّقاش، أقرّ أعضاء اللّجنة بالإجماع الموافقة على كرّاس شروط لزمة استخلاص معاليم حفر وبناء وإعادة بناء القبور بالمقابر الإسلامية حسب البيانات التالية:

- بالنسبة للسعر الافتتاحي: إعتماد السعر الافتتاحي للزمة السابقة وهو 520 ألف دينار.

- بالنسبة للضمان الوقتي: إعتماد نسبة 10 % أي مبلغ 52 ألف دينار.

- بالنسبة لصيغة التبتيت أو آلية الإسناد: عن طريق الظروف المغلقة.

4- مقترح إدارة النظافة لخوصصة خدمات التنظيف خلال سنة 2024.

أحال السيد الكاتب العام للبلدية الكلمة للسيد مجدي الهنتاتي مدير عام النظافة وحفظ الصحة وحماية المحيط لتقديم مقترح إدارة النظافة لخوصصة خدمات التنظيف خلال سنة 2024.

فالمعروض على أنظار اللجنة الإدارية مقترح لإدارة النظافة يتمثل في تنفيذ بعض خدمات النظافة عن طريق المناولة حسب البرنامج التالي:

- جزء عن طريق الوكالة البلدية للخدمات البيئية في إطار اتفاقية
- جزء عن طريق شركات خاصة في إطار طلب عروض.

المبرّرات:

دأبت بلدية تونس منذ سنوات عديدة على تنفيذ بعض خدمات النظافة بالمنطقة البلدية عن طريق الوكالة البلدية للخدمات البيئية في إطار اتفاقيات سنوية بهدف تغطية العجز الظرفي الذي تسجله البلدية في المعدات والعملة.

وفي نهاية سنة 2020، وأمام تفاقم هذا العجز خاصة بعد جائحة الكورونا، قررت البلدية الترفيع في حجم تعاملها مع الوكالة وتكليفها بتنفيذ خدمات النظافة من رفع الفضلات المنزلية والكنس اليدوي كامل السنة بثلاثة دوائر بلدية وهي الحرائرية والزهور والسيجومي، وتغيير كيفية التعامل معها من كراء المعدات إلى تكليفها بتنفيذ الأشغال بنفسها.

وقد تم ابرام اتفاقية إطارية في الغرض مدتها 3 سنوات انطلاقا من جانفي 2021 وقيمتها **4.251.110,000 د في السنة.**

وقد كانت أهم أهداف ابرام هذه الاتفاقية:

- تغطية العجز في المعدات والأعوان بالنسبة للبلدية
- تحسين مستوى النظافة بهذه الدوائر
- إعادة توظيف المعدات والأعوان بهذه الدوائر بتوزيعها على باقي الدوائر لتحسين مستوى النظافة بها
- تخفيف العبء على الورشات العامة لتتمكن من إيلاء عناية أكبر بالمعدات وصيانتها وتصليحها في أحسن الظروف.
- توفير نشاط قار للوكالة يؤمن لها موارد قارة لتغطية نفقاتها، خاصة وأن توفير النشاط للوكالة هو من مسؤوليات البلدية حسب ما ينص عليه القانون الأساسي للبلديات وقرار إحداث الوكالة.

ونظرا لعلم البلدية وقناعتها بـــ :

- عدم توفر المعدات الكافية لدى الوكالة
- وعدم توفر العمال وإطار التسيير والمراقبة
- وعدم جاهزيتها لتنفيذ نشاط بهذا الحجم،
- وعدم خبرتها بتنفيذ وتسيير أشغال رفع الفضلات المنزلية،

فقد تم الاتفاق على أن تقوم هذه الأخيرة بتنفيذ الخدمات بوسائلها الذاتية أو عن طريق المناولة.

على أساس أن تقوم الوكالة في الأثناء:

- باقتناء المعدات اللازمة
- انتداب الأعوان والإطارات اللازمة
- اكتساب الخبرة الضرورية

لتتعهد بتنفيذ هذه الأشغال بنفسها لاحقا، وإسنادها دوائر أخرى في إطار ملاحق للاتفاقية أو عند تجديد الاتفاقية.

وقد اختارت الوكالة أن تقوم بتنفيذ الخدمات المطلوبة بدائرتي السيجومي والزهور بوسائلها الخاصة، والتعويل على مقاولين عن طريق طلب عروض لتأمين خدمات رفع الفضلات المنزلية بدائرة الحرائرية.

ولكن وبعد مرور سنتين ونصف على انطلاق تنفيذ هذه الاتفاقية فإن النتائج المسجلة - بالنسبة للبلدية على الأقل - أقل ما يقال عنها أنها كارثية.

حيث فشلت الوكالة فشلا تاما في تنفيذ هذه الاتفاقية سواء كان ذلك بالنسبة للدوائر التي تنفذها بوسائلها أو الدائرة التي تنفذها عن طريق الخواص:

1)بالنسبة لدائرتي الزهور والسيجومي التي تقوم الوكالة بتنفيذ أشغالها بوسائلها:

- لم تقدر الوكالة على التعهد بتسيير أشغال رفع الفضلات بنفسها رغم مرور سنتين ونصف على الانطلاق في تنفيذ الاتفاقية، لذا اضطرت إدارة النظافة لمواصلة تسيير الأشغال عن طريق أعوانها بأقسام التنظيف والمواصلة في هذه الطريقة إلى يومنا هذا.
- لم تقم إلى يومنا هذا بتوفير أعوان التسيير والمراقبة المنصوص عليهم بالاتفاقية
- تأخر كبير في توفير الحاويات وتركيز سلات المهملات

- تكرر الأعطاب بالشاحنات الضاغطة التابعة للوكالة والتأخير في تصليحها والعجز أحيانا على تعويضها مما يعطل عمليات رفع الفضلات.
- سوء التنسيق بين الشاحنات الضاغطة التابعة للوكالة والشاحنات الصغيرة التابعة للمقاول مما يعطل عملية رفع الفضلات بالمنطقة
- تدهور وضعية الحاويات المركزة بالطريق العام وعدم القيام بصيانتها وغسلها منذ تركيزها رغم تنصيص الاتفاقية على ضرورة صيانتها وغسلها مرة في كل شهر على الأقل
- تعدد الإضرابات بالوكالة (11 أوت 2021 و23 و 24 سبتمبر 2021 و 27 ديسمبر 2021 و29 أفريل 2022) مما ادخل اضطرابا بالعمل بالدائرتين المذكورتين، وكذلك في باقي الدوائر بما أن إدارة النظافة تضطر لإيجاد حلول لتلافي هذا التعطيل ويكون ذلك على حساب باقي الدوائر البلدية.
- عدم انتظام رفع الفضلات المنزلية ببعض المناطق إلى يومنا هذا، على غرار الحزام الخلفي بحي هلال بدائرة السيجومي.
- عدم توفير منظومة GPS بشاحنات الوكالة وشاحنات المقاولين التابعين لها رغم التنصيص على ذلك بالاتفاقية. ورغم المراسلات العديدة إلى الوكالة فإنه لم يتم تمكيننا من هذه المنظومة **إلا بعد سنتين من انطلاق تنفيذ الاتفاقية**.
- رغم التأخير الكبير في تسليمنا منظومة GPS فإن هذه المنظومة لا تشتغل بصفة منتظمة إلى الآن.
- النقص في عدد أعوان ومعدات الكنس

ورغم أن إدارة النظافة تقوم في إطار عمليات المراقبة المستمرة بتوثيق كل الاخلالات المسجلة بواسطة تقارير ومراسلات يتم توجيهها في الإبان إلى الوكالة وكذلك إلى رئيسة البلدية بوصفها رئيسة مجلس إدارة الوكالة، للمطالبة بضرورة رفع هذه الاخلالات وتفادي المخالفات المسجلة في تنفيذ الاتفاقية فإننا لم نسجل: لا رد على المراسلات ولا رفع للاخلالات .

2) بالنسبة لدائرة الحرائرية

- تأخر انطلاق تنفيذ الصفقة بدائرة الحرائرية بـ 15 شهر مما أدخل اضطرابا على برامج النظافة بباقي الدوائر.
- الإصرار على إدراج الحاويات النصف مطمورة بالصفقة بواسطة ملحق دون استشارة إدارة النظافة رغم علمها بأن هذه الحاويات متلفة ومغمورة بالأتربة والحجارة وخارج نطاق الخدمة منذ مدة، مما أدى إلى إشكاليات كبيرة بين الوكالة والبلدية من جهة والوكالة والمقاول من جهة أخرى لم يتسن فضها إلى يومنا هذا.
- الإصرار على الانطلاق في تنفيذ الأشغال بالقسط 1 دون التنسيق مع إدارة النظافة رغم عدم التزام الشركة بتوفير ما هو مطلوب منها بكراس الشروط.
- الإصرار على عدم تمكين إدارة النظافة من مراقبة شاحنات رفع الفضلات بواسطة منظومة GPS رغم مراسلاتها العديدة.
- تدهور وضعية الحاويات المركزة بالطريق العام وعدم القيام بصيانتها وغسلها منذ تركيزها رغم تنصيص الاتفاقية على ضرورة صيانتها وغسلها مرة في كل شهر على الأقل
- تعطل عملية رفع الفضلات عديد المرات نتيجة توقف المقاولين عن العمل بسبب عدم خلاص مستحقاتهم
- إصرار الوكالة على فسخ عقد الشركة المكلفة بتنفيذ القسط عدد 1 رغم موافقة إدارة النظافة على الترفيع في كميات الفضلات المنزلية بالاتفاقية حسب طلبها. مما أدخل اضطرابا على عملية رفع الفضلات المنزلية بهذا القسط.
- عدم قيام الوكالة بالاجراءات اللازمة لتعويض الشركة المنسحبة في الآجال مما أدى إلى اضطراب في عملية رفع الفضلات ونقص في الحاويات والمعدات لعدة أيام.

وعلى غرار السيجومي والزهور فإن كل التقارير والمراسلات التي تقوم إدارة النظافة بإرسالها إلى الوكالة أو إلى رئيسة البلدية بوصفها رئيسة مجلس إدارة الوكالة حول هذه الاخلالات تبقى دون رد،

كما تم عقد عديد الجلسات لمعالجة الاخلالات المذكورة (وخاصة بالنسبة للحاويات النصف مطمورة وخلاص المقاولين)، ولكن لم تلتزم الوكالة في أي مرة بالقرارات المتخذة خلال هذه الجلسات.

كما قامت إدارة النظافة بتوجيه ملف إلى الإدارة المركزية يبين كافة الاخلالات والعقوبات المالية الواجب توظيفها على الوكالة بسبب هذه الاخلالات والتجاوزات

لذا وبالنظر إلى كل هذه المعطيات يتبين أن هذه التجربة في شكلها الحالي فشلت فشلا ذريعا حيث:

- لم تمكن من تحسين مستوى النظافة مثلما كان مؤملا، بل على العكس لاحظنا تردي لمستوى النظافة بالدوائر الثلاث في فترات عديدة.

- لم تمكن من استغلال كل إمكانيات هذه الدوائر لدعم الدوائر الأخرى، وخاصة على مستوى أعوان التسيير حيث بقيت إدارة النظافة تسيير أشغال التنظيف بالسيجومي والزهور خاصة.
- تعدد المشاكل التي أثرت بشكل كبير على سير العمل وعلى مستوى النظافة واضطرار إدارة النظافة للمساهمة في حل هذه الاشكاليات على حساب مهامها.
- لم نسجل أي تحسن في مردود الوكالة ولم تطور من وسائلها وإمكانياتها بما يشجع البلدية على إسنادها المزيد من الأنشطة في هذا المجال.

في إطار إعداد ميزانية النظافة لسنة 2024،

ونظرا لضرورة مواصلة اعتماد المناولة في خدمات النظافة خاصة في ظل تواصل وتفاقم النقص في المعدات والأعوان،

ونظرا لضرورة إسناد الوكالة لنشاط يؤمن لها موارد لتغطية نفقاتها،

وتفاديا للوقوع في نفس الإشكاليات التي تم ذكرها،

تقترح إدارة النظافة مواصلة تنفيذ جزء من خدمات النظافة في إطار المناولة ولكن بالشكل التالي :

1) ابرام اتفاقية مع الوكالة لإسداء كل الخدمات التي يمكنها تنفيذها بوسائلها الذاتية وهي:

- رفع الفضلات المنزلية بواسطة شاحنات ضاغطة بدائرة العمران الأعلى
- رفع الفضلات المختلفة بواسطة تراكس وشاحنات بكل الدوائر
- تفريغ الصناديق العملاقة المركزة بمستودعات النظافة بواسطة شاحنات رافعة صناديق

2) تعهد إدارة النظافة بالقيام بالإجراءات الخاصة بتنفيذ الخدمات عن طريق الخواص فيما يخص:

- رفع الفضلات المنزلية بدوائر السيجومي والزهور والحرائرية والكبارية
- الكنس اليدوي بكافة الدوائر
- تنظيف المقابر

- كما تولى السيد الأخضر الدخيلي عرض نص الاتفاقية المبرمة بين الوكالة البلدية للخدمات البيئية وبلدية تونس في مجال النظافة والعناية بالبيئة.
- خلال تلاوة الاتفاقية تمّ اقتراح بعض الاصلاحات والاضافات والتعديلات الضرورية
- شدّد السيد الكاتب العام للبلدية على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار جميع الإصلاحات والتعديلات المقترحة من اللجنة الإدارية قبل إمضاء الاتفاقية.

إثر الانتهاء من عرض هذه المذكرة، أذن السيد الكاتب العام للبلدية للسادة أعضاء اللجنة الإدارية لإبداء آرائهم ومقترحاتهم وطرح تساؤلاتهم.

<u>التدخلات:</u>

*أفاد السيد مجدي الهنتاتي مدير عام النظافة وحفظ الصحة وحماية المحيط أنه على ضوء دعوته لحضور جلسة عمل تحت اشراف السيد وزير الداخلية حول الوضع البيئي بمدينة تونس، حيث تمحورت الجلسة عن عدم ارتياح متساكني مدينة تونس للوضع البيئي بصفة عامة وخاصة النقائص المتعددة والاختلالات في مجال النظافة بمدينة تونس. وفي هذا الإطار، تمّ طلب اعداد برنامج وتقديم حلول عاجلة لعرضها خلال الجلسة القادمة

* أفاد السيد الكاتب العام للبلدية أنه من الضروري الإسراع في إيجاد الحلول الكفيلة بتحسين الوضع البيئي بمدينة تونس وذلك عبر وضع برنامج عمل مشترك بين جميع الأطراف المتداخلة مثل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ، الوزارات المعنية والعمل على إيجاد الحلول العملية وتفادي الاخلالات مثل تعدد الإضرابات بمصب برج شاكير ، النقص الفادح في المعدات والامكانيات ،

كما أشار السيد الكاتب العام للبلدية أنه تمّ الشروع في مراجعة الاتفاقية المبرمة مع الوكالة البلدية للخدمات البيئية للوقوف على الاخلالات والنقائص والعمل على مزيد تفعيل دورها في المجال البيئي.

♦♦ قـــرار اللجنـــة

بعد التـــداول والنقـــاش، وافق أعضاء اللجنة الإدارية بالإجمـــــاع على إبرام اتفاقية بين بلدية تونس والوكالة البلدية للخدمات البيئية تعنى بضـــبط مجالات التصـــرف وتنفيذ الخدمات البيئية ببعض المناطق التابعة لبلدية تونس.

وفي ختام هذه الجلسة، تقدّم السيد الكاتب العام للبلدية بعبارات الشكر والتقدير للسادة أعضاء اللجنة الإدارية والاطارات البلدية الحاضرة على المجهودات المبذولة ملتمسا منهم مزيد العمل والمتابعة لدعم العمل البلدي.

ورفعت الجلسة على الساعة السادسة مساء

مقـرّر الجلسة
كاهية مدير الإدارة الفرعية
لشؤون المجلس البلدي والانتخابات
والاحاطة بالدوائر

شيـــراز عطيـــة

رئيـــس الجلسة
الكاتب العـام المكلف بتسيير بلدية تونس

سليـمـــان القـــلّي